من حقول علما في خليج السويس حتى ٢٥/١١/١٩٧٩ ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى كانت اسرائيل تحصل ، حتى بداية عام ١٩٧٩ ، على نسبة كبيرة من وارداتها النفطية من ايران وبأثمان رخيصة ، إضافة الى الفائدة التي كانت تجنيها من رسوم مرور النفط الايراني عبر أنابيب النقل الاسرائيلية من ايلات وحتى شاطىء البحر المتوسط .

ومع قطع امدادات النفط الايرانية ، والتخلي عن حقول علما وفق اتفاقيات كامب ديفيد ، بدأت بوادر الأزمة تظهر مع نهاية عام ١٩٧٩ ومطلع العام الحالي ، وخاصة الاثر الذي تركته في الخزانة الاسرائيلية ، والمستهلك الاسرائيلي . فقد ارتفعت تكاليف شراء النفط من ٧٦٢ مليون دولار عام ١٩٧٨ الى ١,٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٩ . ووصلت تكاليف « استيراد الوقود في الربع الاول من عام ١٩٨٠ الى ٦٠٠ مليون دولار، بعد أن كان في الربع الاول من العام الماضي ٢٣٧ مليون دولار فقط . وشكل الانفاق على الوقود في الربع الاول من هذا العام ٩٥٪ من العجز ، مقابل ٣٨٪ عام ١٩٧٩ . ووصل استيراد الوقود في الفترة نفسها (الربع الاول) ، الى ثلث مجموع الواردات ، بينما كانت النسبة ٢٠٪ عام ١٩٧٩ ، و١٤٪ عام ١٩٧٨ »[٩]. ويتوقع ان تدفع اسرائيل عام ١٩٨٠ « نحو ٢,٣٥ مليار دولار ثمن الواردات النفطية ، وهذا يوازي إجمالي صادرات اسرائيل الصناعية »[١٠] وهو يساوي تقريباً مجموع مبلغ المساعدات الاميركية لاسرائيل خلال السنة نفسها . مع العلم بأن اسرائيل تعاني عجزاً في الميزان التجاري يبلغ ٤,٥ مليار دولار ، وتبلغ الديون الخارجية بالعملة الصعبة نحو ١٤ مليار دولار .

ان أقصى ما يخشاه الاسرائيليون ، هو اضطرارهم الى استخدام احتياطياتهم النقدية ، التي تبلغ ٢,٥ مليار دولار ، لتغطية الزيادة الكبيرة بالعجز ازاء الالتزامات الخارجية . وقد دفع هذا الوضع اسحاق موداعي وزير الطاقة ، الى التوجه الى الولايات المتحدة ، للتفاوض مع واشنطن بشأن تطبيق الالتزامات الاميركية المعلنة في اتفاقيات كامب ديفيد ، حيال اسرائيل فيما يتعلق بالنفط .

وتصدر الحكومة الاسرائيلية ، جزءاً من تكاليف شراء الوقود السائل الى المستهلك الاسرائيلي نفسه ، للتخفيف عن كاهل الاقتصاد من جهة ، وللحد من استهلاك الاسرائيليين للوقود من جهة أخرى . فقد ارتفعت « اسعار المشتقات البترولية خلال عام ١٩٧٩ فقط نحو ٢٠٠٪ ، واسعار المازوت للصناعة ١٨٠ ٪ »[١١] . وفي اوائل شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٩ ، ارتفعت « اسعار الوقود بـ ٣٠٪ ، حيث انعكس ذلك على اسعار الكهرباء التي ارتفعت بـ ٣٠٪ أيضاً ، واسعار المياه بـ ١٨٪ ، مما أدى الى ارتفاع مؤشر الاسعار للمستهلك بنسبة ٢٪ »[١٢].

وبسبب ارتفاع قيمة الدولار ، وارتفاع اسعار البترول عالمياً ، « ارتفعت اسعار كافة انواع الوقود يوم ٢٢/٤/١٩٨٠ بنسبة ٣٦٪ »[١٣] ، وانعكس ذلك على اسعار المواصلات التي ارتفعت بنسبة ٥٠ ـ ٥٥٪ ، الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع كافة انواع السلع الزراعية والصناعية ، حيث اعلن رئيس اتحاد الصناعيين « ان رفع اسعار الوقود المخصص للصناعة ، سيضطر الصناعات ، التي تستهلك الكثير من الطاقة ، الى زيادة اسعار منتوجاتها بنسبة ١٠٪ »[١٤] . وحقيقة الامر ان الزيادة التي يكلف المستهلك الاسرائيلي بدفعها ، هي اكثر بكثير من الزيادة الحقيقية التي تطرأ على اسعار النفط . فدافع الضريبة الاسرائيلي « يتحمل نحو ٣ ـ